عبدالغفار العوضي ممثل «المالية» في مجلس إدارة «المركزي»

علمت «الأنباء» أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بتعيين عبدالغفار العوضي ـ وكيل الوزارة المساعد بوزارة المالية ـ نائبا لممثل وزارة المالية في عضوية مجلس إدارة بنك الكويت المركزي. وجاء في القرار الذي حمل رقم 1730 لسنة 2018 والمقرر نشره في الجريدة الرسمية غدا الأحد أن تعيين العوضي في عضوية «المركزي» بدلا من صالح الصرعاوي.

«أرقام كابيتال» تعدل توقعاتها استعداداً لمراجعة الترقية الى مؤشر MSCI المرتقبة في مايو المقبل

3,1 مليارات دولار تدفقات أجنبية في حال رفع ملكية الأجانب بالبنوك

علاء مجيد

قال تقرير صادر عن أرقام كابيتال ان اقتراح رفع الحد الأقصى لملكية الأجانب في البنوك الكويتية يأتي استعدادا لمراجعة الترقية الى مؤشر MSCI والمرتقبة في مايو من العام المقبل.

وذكر التقرير أن ذلك يأتي بالتزامن مع نشر تقارير محلية لرفع وزارة التجارة الكويتية توصية لمجلس الوزراء لرفع سقف الحد الأقصى لملكية الأجانب في البنوك الكويتية والذي يبلغ الآن 49٪.

وتوقع التقرير ان تساهم تلك التغيرات بشكل ايجابي على زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي للبورصة الكويتية وتركزها في اسهم البنوك في حال الترقية الى مؤشر MSCI.

ورفع التقرير توقعه لحجم الاستثمار الاجنبي الممكن تدفقه الى البورصة الكويتية في حالة الترقية الى MSCI بقيمة 900 مليون دولار في حالة رفع سقف تملك الأجانب في البنوك ليصل من 2,3 مليار دولار الى قرابة 3,1 مليارات دولار في حالة الموافقة على الترقية بالمراجعة المرتقبة في مايو 2019.

وأشار التقرير الى ان كافة البنوك الكويتية ستستفيد من رفع سقف تملك الاجانب من أسهمها إلا ان بنك الكويت الوطني سيكون الأكثر استفادة من بين البنوك، حيث يعتبر اكبر بنك لديه نسبة تداول حر تصل الى 95٪ الى جانب وزنه النسبي المرتفع في مؤشر فوتسي وهو الأكبر بين البنوك الكويتية مع توقعات بالمحافظة على نفس المستوى حال الترقية الى MSCI.

وتصل السيولة المتوقع دخولها في حالة رفع سقف الملكية لبنك الكويت الوطني 60 مليون دولار دون اي ترقيات على ان يتم تدفق 1,7 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية الى سهم أكبر البنوك الكويتية في حالة الترقية الى MSCI بدلا من التوقعات السابقة البالغة 851 مليون دولار وبزيادة تقارب 900 مليون دولار.

وتوقع التقرير تدفق استثمارات اجنبية بقيمة 715 مليون دولار الى سهم بيت التمويل الكويتي و338 مليون دولار الى سهم زين و230 مليون دولار الى سهم اجيليتي وقرابة 140 مليون دولار الى سهم بنك بوبيان وأخيرا 103 ملايين دولار الى سهم المباني.

«الوطني» أكبر المستفيدين من رفع سقف الملكية.. 95٪ من أسهمه حرة للتداول

715 مليون دولار استثمارات تتدفق إلى سهم «بيتك».. و338 مليون دولار إلى سهم زين

الاستثمارات الأجنبية المتوقعة في حالة رفع سقف التملك والترقية لـ MSCI

		الجديد		قديم	
رمز التداول	اسم الشركة / البنك	الوزن	التدفق (مليون دولار)	الوزن	التدفق (مليون دولار)
NBK KK	الوطني	٪0,34	1,647	٪0,17	851
KFH KK	بيتك	٪0,15	715	٪0,13	638
ZAIN KK	زين	٪0,07	338	٪0,07	339
AGLTY KK	اجيليتي	٪0,05	229	٪0,05	229
BOUBYAN KK	بنك بوبيان	٪0,03	138	٪0,03	138
MABANEE KK	المباني	٪0,02	103	٪0,02	103
الاجمالي		٪0,65	3,168	٪0,47	2,297

«وزارة التجارة»: إصدار 910 تراخيص للعروض والتخفيضات خلال نوفمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنها أصدرت 910 تراخيص للعروض والتخفيضات خلال شهر نوفمبر الماضي، حيث تنوعت ما بين عروض خاصة وتخفيضات معلنة شملت العديد من البطاقات والكوبونات الممنوحة للمستهلك.

وأضافت «التجارة»، في بيان صحافي، أن قطاع الرقابة وحماية المستهلك فيها حصّل رسوما مقابل الإصدارات بلغت نحو 23 ألف دينار، وذكرت أن القطاع استقبل خلال الشهر ذاته 276 عرضا بإجمالي 29 ألف دينار، علاوة على استدعاء 5938 سيارة. وأشارت إلى أن ادارة حماية المستهلك استقبلت 197 شكوى تقدم بها مستهلكون إلى الإدارة والمراكز المختلفة تنوعت ما بين تعهد وأمر صلح وتسجيل محضر، لافتة إلى أنها سجلت عددا من حالات الغش في بلد المنشأ خلال الفترة المذكورة.

تجري جولة جديدة من التأهيل المسبق للمقاولين

«نفط الكويت» تنفذ 27 مشروعاً بـ 15,8 مليار دولار

محمود عيسى

كشفت مجلة ميد عن أن شركة نفط الكويت تنفذ حاليا 27 مشروعا رئيسيا في مرحلة ما قبل التنفيذ، تبلغ قيمتها حوالي 15,8 مليار دولار، وفقا لبيانات ميد بروجكتس التي تتبع نشاطات المشاريع في المنطقة ومن هذه عدة مشروعات قيد الدراسة أو في مرحلة التصميم والهندسة الأولية.

وتقوم شركة نفط الكويت حاليا بتقييم عطاءات سبعة مشاريع تتجاوز قيمتها 5 مليارات دولار، ومنها مشروع تقدر قيمته بنحو 3,5 مليارات دولار لعلاج الأضرار البيئية الناجمة عن البحيرات النفطية التي تشكلت خلال انسحاب القوات المسلحة العراقية من الكويت في عام 1991.

من جهة ثانية، أعلنت شركة نفط الكويت انه سيتعين على مقاولي المشروعات النفطية التي تنفذ وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC سواء المحليين أو الدوليين الراغبين في الفوز بمناقصات لتنفيذ مشروعات في الكويت تقديم مجموعة من الوثائق الجديدة للتأهل للمشاريع النفطية الجديدة، بموجب أنظمة جديدة وضعتها شركة نفط الكويت على أن يتم ذلك في موعد غايته نهاية 2018 لتقديم وثائقهم إلى سفارات الكويت في بلادهم.

وقالت المجلة انه بدلا من مطالبة المقاولين بالتأهل المسبق لكل مشروع على حدة، تطلق شركة نفط الكويت جولات منتظمة تمكن الشركات من التأهل تحت مجموعة متنوعة من الفئات المختلفة. وكانت الجولة الأخيرة قد عقدت في عام 2015.

وقال مصدر إن اللوائح الجديدة تأتي بعد قيام شركة نفط الكويت بإعادة تقييم معاييرها الحالية لتقييم المقاولين للتحقق مما إذا كانوا نشطين ويتمتعون بأوضاع مالية سليمة.

ويشمل ذلك تشديد الضوابط للحد من التأخر في تسليم المشروعات في الوقت المحدد.

ويجب أن يكون المقاولون الدوليون قد أكملوا تنفيذ مشروعين مشابهين على الأقل خارج بلدانهم قبل أن يتم السماح لهم بالمزايدة على مشاريع جديدة.

سجلت 43,1 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي.. لتستقر عند نفس مستوى سبتمبر

«بيتك»: 1,5 مليار دينار نمو الودائع لدى البنوك الكويتية خلال عام

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية ارتفع بنهاية أكتوبر الماضي، وفق بيانات بنك الكويت المركزي، على أساس سنوي بنسبة 3,6٪ مقتربة من 43,1 مليار دينار، تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 2,9٪ حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية 36,6 مليار دينار في أكتوبر 2018.

وأوضح التقرير ان قيمة النمو السنوي للودائع فاقت 1,5 مليار دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص بأعلى نسبة خلال عامين وقدرها 5,8٪، في حين تراجعت الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 7,3٪.

وعند المقارنة على أساس شهري، استقر حجم الودائع في البنوك المحلية بنهاية أكتوبر مع تراجع طفيف لودائع القطاع الخاص بحوالي 41 مليون دينار مقارنة مع 36,6 مليار دينار في سبتمبر 2018، بينما تراجعت الودائع الحكومية بنحو 43 مليون دينار بأقل من 1٪ في أكتوبر.

وارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص ممثلة 85٪ من إجمالي الودائع في أكتوبر 2018 مقارنة مع 84٪ في أكتوبر 2017، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 14,8٪ من إجمالي الودائع مقارنة مع 16٪ في أكتوبر 2017.

وزادت ودائع القطاع الخاص في أكتوبر على أساس سنوي بنسبة 5,8٪ أي ما يفوق ملياري دينار حين تخطت حاجزا غير مسبوق مسجلة 36,7 مليار دينار في أكتوبر العام الحالي مقارنة مع 35,4 مليار دينار في أكتوبر العام الماضي، في حين ارتفعت بنسبة 0,1٪ أي 41 مليون دينار عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في سبتمبر العام الحالي الذي بلغ 36,6 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وتشكل الودائع بالعملة المحلية 92,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في أكتوبر، وتحسنت نسبيا مقابل 92,3٪ في نفس الشهر من العام الماضي.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وتشكل 60,2٪ من ودائع العملة المحلية في أكتوبر مقابل 59,3٪ في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى 25,3٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقابل 25,9٪ في أكتوبر 2017، وودائع الادخار إلى 14,5٪ مقارنة مع 14,8٪ في العام الماضي.

بلغت الودائع تحت الطلب 8,6 مليارات دينار في أكتوبر 2018 منخفضة بنسبة 1,4٪ أي حوالي 121 مليون دينار عن حجمها الذي فاق 8,7 مليارات دينار في سبتمبر 2018، وتراجعت ودائع الادخار بنسبة 0,7٪ حين سجلت 4,96 مليارات دينار في أكتوبر وهو أدنى مستوياتها في العام الحالي منخفضة بحوالي 33 مليون دينار عن قيمتها في سبتمبر 2018، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل متجاوزة حاجزا لم تصله من قبل حين بلغت 20,5 مليار دينار في أكتوبر مرتفعة بنسبة 2,5٪ عن حجمها في سبتمبر 2018.

أما ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية فقد بلغت ما يعادل 2,6 مليار دينار منخفضة بنسبة كبيرة في أكتوبر قدرها 10,3٪ على أساس شهري.

زادت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في أكتوبر على أساس سنوي بنسبة 3,7٪، والودائع الادخارية بنسبة 2,7٪، كما ارتفعت الودائع لأجل بنسبة ملحوظة قدرها 7٪ على أساس سنوي.

وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في أكتوبر بنسبة 5,5٪ على أساس سنوي حين تخطت حاجز 34,1 مليار دينار. على الجانب الآخر زادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 10,1٪ في أكتوبر 2018.

اقتربت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية من 6,4 مليارات دينار في أكتوبر منخفضة على أساس سنوي بنسبة 7,3٪ وعلى أساس شهري بنسبة 0,7٪ عن حجمها في سبتمبر 2018.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة قدرها 95٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في أكتوبر مستقرة عن حصتها في نفس الشهر العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5٪ من الودائع الحكومية.

ارتفاع ودائع القطاع الخاص إلى 36,7 مليار دينار

زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى 2,6 مليار دينار

0,7٪ تراجع شهري بودائع القطاع الحكومي إلى 6,4 مليارات دينار